البَابُ الثَّالِثُ

من عبارات الجرح والتعديل

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل.
- الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

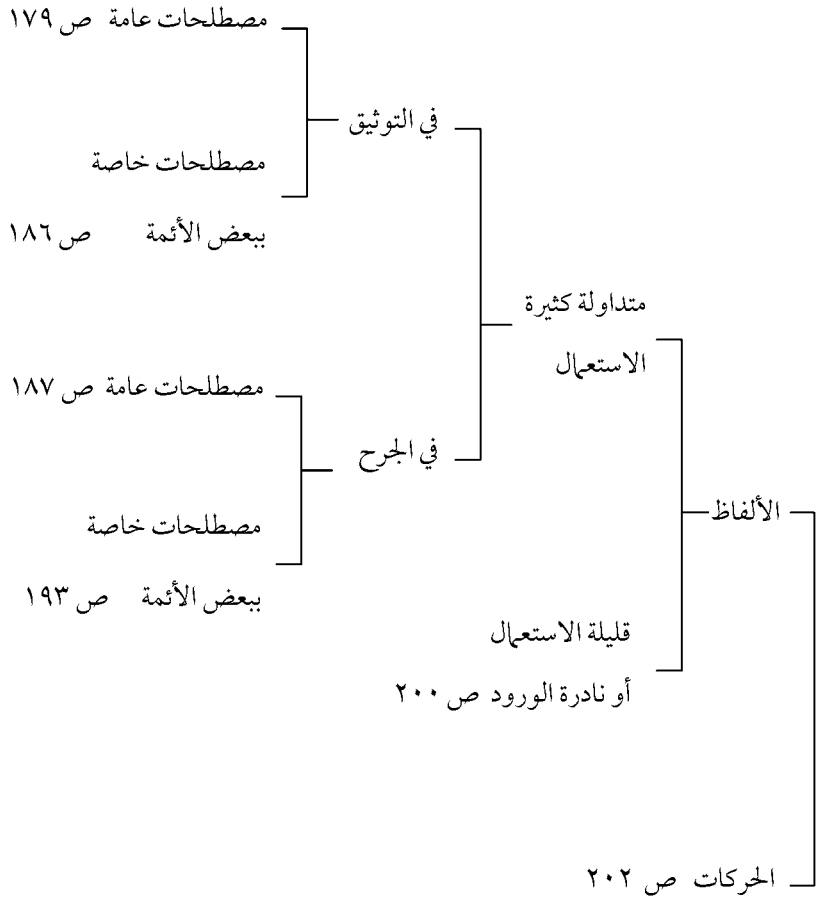
الألفاظ
متداولة كثيرة
الاستعمال
في التوثيق
مصطلحات عامة ص ١٧٩
مصطلحات خاصة
ببعض الأئمة ص ١٨٦
في الجرح
مصطلحات عامة ص ١٨٧
مصطلحات خاصة
ببعض الأئمة ص ١٩٣
قليلة الاستعمال
أو نادرة الورود ص ٢٠٠
الحركات ص ٢٠٢

الفصل الأول

معاني بعض عبارات الجرح والتعديل

سلك أئمة الجرح والتعديل منهجين في الدلالة على جرح الرواة وتوثيقهم هما:

١ ـ الألفاظ. ٢ ـ الحركات.

أولاً: الألفـــاظ:

ألفاظ الجرح والتعديل منها ألفاظ مشهورة متداولة كثيرة الاستعمال، ومنها ما هو قليل الورود.

فالألفاظ المتداولة بكثرة، منها ما هو اصطلاح عام، وبعضها مصطلحات خاصة ببعض الأئمة.

فمن المصطلحات العامة في التوثيق بالألفاظ:

١ ـ **(ثقة)**. وهو العدل الضابط[١]. هذا هو الإطلاق المشهور.

وقد تطلق (ثقة) على غير هذا المعنى. فمن ذلك:

أ ـ قد يُطْلِقُون الوصف بـ (الثقة) على من كان مقبولاً ولو لم يكن ضابطاً[٢].

ب ـ قد يراد بها استقامة ما بلغ الموثِّق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة[٣].

ومما يدل على ورود كلمة (ثقة) على غير معناها المشهور أمران ذكرهما الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي -رحمه الله تعالى- وهما:

---

(١) انظر: الباعث الحثيث ص ٧٧.

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٩.

(٣) التنكيل ١/ ٦٩.

الأول: أن جماعة من الأئمة يجمعون بينها وبين التضعيف[١].

الثاني: أن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدّة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك، فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في تاريخه من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يتشدد وربما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً.

والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد وإن لم يرو عنه إلّا واحد ولم يبلغهم عنه إلّا حديث واحد... ومن الأئمة من لا يُوثِّق من تقدّمه حتى يَطَّلِعَ على عدّة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي.

وهذا كله يدل على أن جُلَّ اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سير حديث الراوي[٢].

---

(١) انظر: التنكيل ١/ ٦٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦٦ ـ ٦٧.

ولا تعارض بين ما تقدم من تصنيف ابن معين والنسائي ضمن الأئمة المتشددين وبين ما ذكره المعلمي هنا وذلك لأمرين هما:

١ ـ أن التشدد هو الأصل من منهجهما.

٢ ـ أن توثيق من لم يـأت عنه إلّا حـديث واحد له فيه متابع أو شاهد حكم على ذلك الحديث بالقبول لحصول أحدهما (المتابعة أو الشاهد) فلا يلزم منه توثيق الراوي في كل ما رواه متفرّداً به بحيث يحصل له التوثيق المطلق الذي هو محل التشدد.

٢ ـ **(ثقة ثقة)**.

قال السخاوي: «التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: "ثقة مأمون ثبت حجّة صاحب حديث"[(١)].

قال: وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: "حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة بتسع مرات" وكأنه سكت لانقطاع نَفَسِه»[(٢)].

٣ ـ **(كأنه مصحف)**: كناية عن الحفظ والإِتقان[(٣)].

---

(١) نص عبارة ابن سعد: "كان ثقة مأمونا ثبتا صاحب حديث حجّة".
الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٠.

(٢) فتح المغيث ١/ ٣٦٣.

(٣) انظر: تهذيب التهذيب ١٠/ ١١٥.

٤ ـ (**حافظ**) و (**ضابط**). وهما لا يكفيان في التوثيق إذا لم يكونا مقرونين بلفظ (عدل).

لأن الحفظ والضبط قد يوجدان مع عدم العدالة، وقد توجد العدالة بدونهما، وقد تقترن بهما[١].

ومن أمثلة ذلك: أن أبا أيوب سليمان بن داود الشاذكوني من الحفّاظ الكبار إلّا أنه كان يُتَّهم بشرب النبيذ وبالوضع حتى قال البخاري: «هو أضعف عندي من كل ضعيف»[٢].

لكن قال ابن الصلاح لما ذكر ألفاظ المرتبة الأولى من التعديل: «وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط»[٣]. ومراده أن اللفظين حينئذ قد أُطْلِقا في حق معلوم العدالة.

وقال السخاوي: «الظاهر أن مجرد الوصف بـ (الإِتقان) كذلك قياساً على الضبط إذْ هما متقاربان لا يزيد الإِتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط»[٤].

٥ ـ (**حجة**) وهو أقوى من (ثقة). ومما يدل على ذلك:

أ ـ أن الآجري سأل أبا داود عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: «ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قال الآجري: قلت: هو حجّة؟ فقال: الحجّة أحمد بن حنبل»[٥].

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٤.

(٢) انظر: تذكرة الحفّاظ ٢/ ٤٨٨، وميزان الاعتدال ٢/ ٢٠٥، وفتح المغيث ١/ ٣٦٤.

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٧.

(٤) فتح المغيث ١/ ٣٦٤.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٦٥.

ب ـ قول عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: «ثقة وليس بحجّة»[١].

جـ ـ قول ابن معين في محمد بن إسحاق: «ثقة وليس بحجّة»[٢].

٦ ـ (**صدوق**) وصف بالصدق على طريق المبالغة[٣]. وهو دون الثقة.

قال ابن الصلاح: «ومشهورٌ عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدّث فقال: حدثنا أبو خلدة[٤]. فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقا وكان مأمونا وكان خَيِّرا ـ وفي رواية: (كان خيارا)ـ الثقة شعبة وسفيان»[٥]. فوصف ابن مهدي أبا خلدة بما يقتضي القبول ثم ذكر أن هذا اللفظ (ثقة) يقال لمثل شعبة وسفيان[٦].

٧ ـ (**محله الصدق**) لفظ يدل على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق[٧].

٨ ـ (**مقارب الحديث**). بالكسر (مقارِب) اسم فاعل: أي حديثه مقارِبٌ لحديث غيره[٨] من الثقات[٩].

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٦٥.

(٣) فتح المغيث ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٤) هو خالد بن دينار التميمي السعدي. انظر: الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ١/ ٦٠١.

(٥) علوم الحديث ص ٢٣٨.

(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٩.

(٧) انظر: تدريب الراوي ١/ ٣٤٥.

(٨) التقييد والإيضاح ص ١٦٢.

(٩) فتح المغيث ١/ ٣٦٦.

وبالفتح (مقارَب) اسم مفعول: أي حديثه يقاربه حديث غيره[١].

والمراد: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه. أي: ليس حديثه بشاذ ولا منكر[٢].

ومن ذلك ما رواه الترمذي قال: «إسماعيل بن رافع قد ضعَّفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: هو ثقة مقارب الحديث»[٣].

٩ ـ (**ثَبْت**) بسكون الموحّدة: الثابت القلب واللسان والكتاب والحجّة[٤].

١٠ ـ (**لا بأس به**) و (**ليس به بأس**) لفظان في مرتبة (الصدوق)[٥].

قال الصنعاني: «فإن قيل إنه ينبغي أن يكون (لا بأس به) أبلغ من (ليس به بأس) لعراقة (لا) في النفي.

أجيب: بأن في العبارة الأخرى قوة من حيث وقوع النكرة في سياق النفي فساوت الأولى في الجملة»[٦].

---

(١) التقييد والإيضاح ص ١٦٢.

(٢) فتح المغيث ١/ ٣٦٧.

(٣) سنن الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط ٤/ ١٨٩. وانظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٧.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٦٤. قال السخاوي: "وأما بالفتح فما يُثْبِتُ فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره".

(٥) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٥.

(٦) توضيح الأفكار ٢/ ٢٦٥.

١١ ـ قال ابن الصلاح: «قولهم... (**فلان ما أعلم به بأسا**) هو في التعديل دون قولهم: (لا بأس به)»[١].

وقال العراقي: « (أرجو أنه لا بأس به) نظير (ما أعلم به بأسا) أو الأولى أرفع لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك»[٢].

١٢ ـ (**صالح**) و (**صالح الحديث**).

ذكر ابن حجر أن «عادة الأئمة إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد بها الصلاحية في الحديث فيقيدونها به»[٣].

١٣ ـ (**إلى الصدق ما هو**) أي: أنه ليس ببعيد عن الصدق[٤].

١٤ ـ (**شيخ**) في المرتبة الثالثة من التعديل عند ابن أبي حاتم، يكتب حديثه وينظر فيه[٥].

قال أبو الحسن بن القطّان: «...قول أبي حاتم وقد سئل عنه ـ يعني عبد الحميد ابن محمود ـ : (شيخٌ)، هذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم وإنما هو شيخ وقعت له روايات أُخِذَت عنه»[٦].

---

(١) علوم الحديث ص ٢٤٠.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٦.

(٣) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٨٠، وفتح المغيث ١/ ٢٠٠.

(٤) فتح المغيث ١/ ٣٦٦.

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

(٦) نيل الأوطار ٣/ ٢١٨.

لكن قال الحافظ الذهبي: «قوله ـ يعني أبا حاتم ـ : (شيخ)، ليس هو عبارة جرح... ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق وبالاستقراء يلوح لك أنّه ليس بحجّة»[١].

ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في التوثيق بالألفاظ:

١ ـ قال ابن الصلاح: «وجاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق. فيقول: **رجل صالح الحديث**»[٢].

قال السخاوي: «وهذا يقتضي أنها ـ يعني صالح الحديث ـ هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء»[٣].

٢ ـ قال ابن معين: «إذا قلت: **ليس به بأس** فهو ثقة »[٤].

لكن لا يلزم من ذلك تساوي اللفظين، فقد قال العراقي: «لم يقل ابن معين: إن قولي: (ليس به بأس) كقولي: (ثقة) حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب فالتعبير عنه بقولهم: (ثقة) أرفع من التعبير عنه بأنه (لا بأس به) وإن اشتركا في مطلق الثقة»[٥].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٥.

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٩.

(٣) فتح المغيث ١/ ٣٦٦.

(٤) علوم الحديث ص ٢٣٨. وانظر: لسان الميزان ١/ ١٣.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٧. وانظر: تحقيق التاريخ لابن معين برواية الدوري ١/ ١١٣.

ونظير ذلك ما ورد عن عبد الرحمن بن إبراهيم (دُحَيم) حيث سأله أبو زرعة الدمشقي: «ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ فقال: (لا بأس به)، قال أبو زرعة: فقلت: ولِمَ لا تقول (ثقة) ولا تعلم إلّا خيرا؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة»[١].

٣ ـ قال مكي بن عبدان: «سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر (أحمد بن الأزهر) فقال: **أكتب عنه** ». قال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات»[٢].

ومن المصطلحات العامة في الجرح بالألفاظ:

١ ـ **(ليس بقوي)** تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الضعف مطلقاً[٣].

و(ليس بالقوي) تنفي الدرجة الكاملة من القوة[٤].

قال الحافظ الذهبي: «وقد قيل في جماعات: (ليس بالقوي) واحتج به، وهذا النسائي قد قال في عدّة: (ليس بالقوي) ويخرج لهم في كتابه. قال: قولنا (ليس بالقوي ليس بجرح مُفْسِد)[٥]... وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت»[٦].

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٣٩٥. وانظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٧ـ٨.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ٢٥٨. وانظر: حاشية الرفع والتكميل ص ١٤٩.

(٣) التنكيل ١/ ٢٣٢.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٢.

(٥) الموقظة ص ٨٢.

(٦) المصدر السابق ص ٨٣.

٢ ـ (**للضعف ما هو**). أي: ليس ببعيد عن الضعف[١].

٣ ـ (**تَغيَّر بأخَرَة**) اختل ضبطه وحفظه في آخر عمره وآخر أمره.

وقد ورد هذا اللفظ بألفاظ متنوعة هي:

أ ـ تغيَّر بآخِرِه (بمد الهمزة وكسر الخاء والراء بعدها ضمير الغائب).

ب ـ تغيَّر بآخِرَة (بمد الهمزة وكسر الخاء وفتح الراء بعدها تاء مربوطة).

جـ ـ تغيَّر بأَخَرَة (بفتح الهمزة والخاء والراء بعدها تاء مربوطة)[٢].

٤ ـ (**تَعْرِفُ وتُنْكِر**) (بصيغة الخطاب للمفرد المذكّر) أي: يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير[٣].

٥ ـ (**نزكوه**) (بفتح النون والزاء) أي: طعنوا فيه[٤].

٦ ـ (**روى مناكير**) أي: روى أحاديث منكرة. ولا يلزم من هذا اللفظ. ردّ مرويات الراوي كلها. وذلك لمايلي:

أ ـ أن العبارة مشعرة بأن ذلك ليس وصفاً لازماً لجميع مروياته[٥].

قال ابن دقيق العيد: «قولهم: (روى مناكير) لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: (منكر الحديث)؛

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٤٩ هامش (٣).

(٣) تدريب الراوي ١/ ٣٥٠.

(٤) فتح المغيث ١/ ٣٧٤.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٧٥.

لأن (منكر الحديث) وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة»[١].

ب ـ أن الإمام أحمد قد قال في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث مناكير» فلم يلزم من ذلك رد مروياته، بل هو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[٢] لا سيما وأن الإمام أحمد وجماعة من المحدثين يطلقون (المنكر) على الحديث الفرد الذي لا متابع له[٣].

جـ ـ أن ذلك اللفظ قد يُستعمل في الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء. ومن ذلك: أن الحاكم سأل الدارقطني عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: «ثقة. قال الحاكم: قلت: أليس عنده مناكير؟. قال: يحدّث بها عن قوم ضعفاء، فأمّا هو فهو ثقة»[٤].

٧ ـ **(واه بمرّة)**. أي: قولاً واحداً لا تَرَدُّدَ فيه[٥].

٨ ـ **(ليس بثقة ولا مأمون)**. لفظ يتعيّن به الجرح الشديد.

وإذا قيل: (ليس بثقة) فالمتبادر جرح شديد لكن إذا كان هناك ما يُشْعِرُ بأنها استعملت في المعنى الآخر حُمِلَتْ عليه[٦].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٧٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٧٥.

(٣) انظر: هدي الساري ص ٤٣٧.

(٤) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢١٧ ـ ٢١٨. وانظر: فتح المغيث ١/ ٣٧٥.

(٥) فتح المغيث ١/ ٣٧٣. وانظر: تدريب الراوي ١/ ٣٥٠.

(٦) التنكيل ١/ ٧٠.

٩ ـ (**يسرق الحديث**). أن ينفرد المحدث بحديث فيجئ السارق ويدّعي أنه شارك هذا المحدث في سماع هذا الحديث من الشيخ، أو يكون الحديث عُرِفَ براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته[١]. وقد ذكر الحافظ الذهبي أن ذلك أهون من وضع الحديث واختلاقه في الإثم[٢].

١٠ ـ (**متروك**).

أ ـ قال أحمد بن صالح: «لا يُترك حديث الرجل حتى يَجْتَمِعَ الجميع على ترك حديثه. قد يقال: (فلان ضعيف) فأما أن يقال: (فلان متروك) فلا، إلّا أن يُجْمِعَ الجميعُ على ترك حديثه»[٣].

ب ـ قال ابن مهدي: «قيل لشعبة: مَنْ الذي يترك حديثه؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طُرِحَ حديثه، وإذا أكثر الغلط طُرِحَ حديثه وإذا اتهم بالكذب طُرِحَ حديثه، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه عليه طُرِحَ حديثه، وأما غير ذلك فارو عنه»[٤].

وأما قولهم: (تركه فلان) فلا يلزم منه ترك الراوي مطلقاً.

وذلك لمايلي:

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٧٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٧٢.

(٣) علوم الحديث ص ٢٤٠.

(٤) لسان الميزان ١/ ١٢. وانظر: فتح المغيث ١/ ٣٧٢.

أ ـ لاحتمال أن يكون ترك الإمام لذلك الراوي بسبب شبهة لا توجب الجرح[١].

ب ـ لأن هذه العبارة قد تستعمل في غير الترك الاصطلاحي المعروف، فقد قال علي بن المديني في عطاء بن أبي رباح: «كان عطاء اختلط بأخرة، تركه ابن جريج، وقيس بن سعد».

قال الحافظ الذهبي: «لم يَعْنِ عليٌّ بقوله: (تركه هذان) الترك العرفي ولكنه كبر وضعفت حواسّه، وكانا قد تَكَفّيا منه وتفقّها وأكثرا عنه فبطَّلا فهذا مراده بقوله: (تركاه)»[٢].

وقال في موضع آخر: «لم يَعْنِ الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطَّلا الكتابة عنه، وإلّا فعطاء ثبتٌ رَضِيٌّ»[٣].

١١ ـ **(متهم بالكذب)**. يطلق هذا اللفظ على الراوي في حالين هما:

أ ـ إذا تفرّد برواية ما يخالف أصول الدين وقواعده العامة، ولم يكن في الإسناد من يتهم بذلك غيره[٤].

ب ـ إذا عرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[٥].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، حاشية الرفع والتكميل ص ١٤١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٨٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠.

(٤)، (٥) انظر: ص ١٤٥.

١٢ ـ (**كذّاب**).

الإطلاق المشهور لهذا اللفظ ينصرف إلى من كذب على النبي ﷺ ولو مرّة واحدة[١].

وثمة إطلاق آخر فقد قال ابن الوزير: «ومن لطيف علم هذا الباب أن يُعْلَمَ أن لفظة (كذاب) قد يُطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهم ويخطئ في حديثه وإن لم يتبيّن أنه تعمّد ذلك ولا تبيّن أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله... وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يُفَسَّر سببها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة، فاحذر أن تَغْتَرَّ بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً، ويحتاج إلى تفسير إلّا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة»[٢].

١٣ ـ يَسْتَعمِلُ الأئمة للتضعيف النِّسْبِي عبارات، منها: (**فلان أوثق منه**)، و(**ليس مثل فلان**) و(**فلان أحب إليّ منه**)[٣].

بخلاف قولهم (غيره أوثق منه) فإنه كناية عن جرح الراوي؛ لأنها مفاضلة بينه وبين راو مبهم غير معين، مع تفضيل ذلك المبهم عليه، فَتَصْدُقُ العبارة في صورتها على تفضيل كل راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً مطلقاً[٤].

---

(١) انظر: ص ١٤٥.

(٢) الروض الباسم ص ٨٢. وانظر: حاشية الرفع والتكميل ص ١٦٨.

(٣) انظر: حاشية الرفع والتكميل ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ١٨٠ ـ ١٨١.

ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في الجرح بالألفاظ:

١ ـ قال السخاوي: «رُوِّينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب. فقال لي: "يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل: كذّاب، ولكن قل: **(حديثه ليس بشيء)**".

وهذا يقتضي أنها حيث وجدت[١] في كلام الشافعي تكون من المرتبة الأولى».[٢] وهي أشد مراتب الجرح.

٢ ـ قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق قال: **(كذا وكذا)**.

قال الحافظ الذهبي: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمّن فيه لِيْن»[٣].

٣ ـ **(منكر الحديث)** وهو لفظ يختلف المراد به بحسب اصطلاح قائله، فمن ذلك:

أ ـ ما ذكره الحافظ ابن حجر أن «هذه اللفظة يُطلقها الإمام أحمد على من يُغْرِب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله»[٤].

---

(١) المراد: عبارة (حديثه ليس بشيء).

(٢) فتح المغيث ١/ ٣٧٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٣.

(٤) هدي الساري ص ٤٥٣.

ب ـ صرّح البخاري باصطلاحه حيث قال: «من قلت فيه: (منكر الحديث) فلا تَحِل الرواية عنه»[١].

ج ـ نقل السخاوي عن العراقي قوله: «كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي، لكونه روى حديثاً واحداً»[٢].

د ـ قال ابن دقيق العيد: «... (مُنكر الحديث) وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه»[٣].

٤ ــ من اصطلاحات ابن معين:

أ ـ قال ابن معين: «إذا قلت: (**هو ضعيف**) فليس بثقة، لا تكتب حديثه»[٤].

ب ـ وإذا قال: (**يُكتب حديثه**) فالمراد أنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[٥].

ج ـ إذا قال: (**ليس بشيء**) فالمراد أن أحاديث الراوي قليلة[٦].

وقد يريد بذلك الجرح الشديد[٧]. وإنما يُعَرفُ ذلك بتتبع الأقوال الأخرى لابن

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٦. وانظر: لسان الميزان ١/ ٢٠.

(٢) فتح المغيث ١/ ٣٧٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٧٥.

(٤) علوم الحديث ص ٢٣٨.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٦) انظر: هدي الساري ص ٤٢١.

(٧) انظر: طليعة التنكيل ص ٥٥.

معين وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي، فإذا كان الراوي الذي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) قليلَ الحديث، وقد وثقه ابن معين في الروايات الأخرى أو وثقه الأئمة الآخرون تعيّن حملُ كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح.

وأما إذا وجدنا راوياً كأبي العطوف الجراح بن المنهال، قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) وقد اتفق الأئمة على جرحه جرحاً شديداً فذلك قرينة على أن مراد ابن معين موافق لمراد الأئمة[١].

٥ ــ من اصطلاحات البخاري:

أ ـ قال الحافظ الذهبي: «البخاري قد يطلق على الشيخ **(ليس بالقوي)** ويريد أنه ضعيف»[٢].

ب ـ تقدم قول البخاري: «من قلت فيه: **(منكر الحديث)** فلا تَحِلُّ الرواية عنه»[٣].

جـ ـ قال الذهبي: «قول البخاري: **(سكتوا عنه)** ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى (تركوه)»[٤].

وقال ابن كثير: «البخاري إذا قال في الرجل (سكتوا عنه) أو (فيه نظر) فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ولكنه لطيف العبارة في التجريح»[٥].

---

(١) انظر: طليعة التنكيل ص ٥٥.

(٢) الموقظة ص ٨٣.

(٣) انظر: الصفحة السابقة.

(٤) الموقظة ص ٨٣.

(٥) اختصار علوم الحديث ص ٨٩.

د ـ قوله (**فيه نظر**) يقتضي الطعن في صدق الراوي[١] غالباً.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي: «قد قال البخاري: (فيه نظر) ولا يقول هذا إلّا فيمن يتّهمه غالباً»[٢].

وقال في ترجمة عثمان بن فائد: «قَلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلّا وهو متّهم»[٣].

وقال أيضاً: «وكذا عادته إذا قال: (فيه نظر) بمعنى أنّه متهم أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف»[٤].

وكلام الحافظ الذهبي دقيق جداً لأنّه قَيَّد الموضع الأول بقوله: (غالباً)، وقال في الثاني: (قَلَّ أن يكون). وقال في الثالث: (بمعنى أنه متهم أو ليس بثقة).

ويشهد لذلك أن أفراداً من الرواة قد قال البخاري في كل منهم: (فيه نظر) وهم من المختلف فيهم جرحاً وتعديلا.

فقد ورد تعديلهم من أئمة متشددين، كما ورد تضعيفهم، لكنه من جهة الضبط لا من جهة العدالة. ومن أولئك الرواة:

---

(١) التنكيل ١/ ٢٠٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٦.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٥٢.

(٤) الموقظة ص ٨٣.

١ ـ حرب بن سُرَيج بن المنذر المنقري[١].

٢ ـ يحيى بن سُلَيْم أبو بَلْج الفزاري الواسطي[٢].

---

(١) أقوال الأئمة في شأن هذا الراوي هي:

أ ـ قال أبو الوليد الطيالسي: "كان جارنا لم يكن به بأس، ولم أسمع منه شيئاً".

ب ـ قال ابن معين: "ثقة".

جـ ـ قال الإمام أحمد: "ليس به بأس".

د ـ قال أبو حاتم: "ليس بقوي، يُنْكِر عن الثقات".

هـ ـ قال ابن حبان: "يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد".

و ـ قال ابن عدي: "ليس بكثير الحديث، وكأن حديثه غرائب وأفرادات، وأرجو أنه لا بأس به".

ز ـ قال الدارقطني: "صالح".

انظر: تهذيب الكمال ٥/ ٥٢٣، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٢٤.

(٢) أقوال الأئمة في شأن هذا الراوي هي:

أ ـ قال يزيد بن هارون: "قد رأيت أبا بَلْج وكان جاراً لنا وكان يتخذ الحمام يستأنس بهنّ وكان يذكر الله تعالى كثيراً".

ب ـ قال ابن سعد وابن معين والنسائي والدارقطني: "ثقة".

جـ ـ قال الإمام أحمد: "روى حديثاً منكراً".

د ـ قال الجوزجاني وأبو الفتح الأزدي: "كان ثقة".

هـ ـ قال أبو حاتم: "صالح الحديث لا بأس به".

و ـ قال يعقوب بن سفيان: "كوفي لا بأس به".

ز ـ ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يخطئ".

ح ـ نقل ابن عبد البر وابن الجوزي أن ابن معين ضعّفه.

انظر: تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧.

هـ ـ قوله: (**في حديثه نظر**) يُشْعِرُ بأن الراوي صالح في نفسه[١]، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ[٢].

٦ ـــ من اصطلاحات أبي حاتم:

أ ـ قوله : (**فلان لا يُحتج به**).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم.

قلت لأبي: ما معنى: (لا يحتج بحديثهم)؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت»[٣].

وقال ابن تيمية: «وأما قول أبي حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به) فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب،

---

(١) هذا مقتضى التفرقة بين اللفظين: (فيه نظر) و(في حديثه نظر) لكن قال الحافظ الذهبي: "قال (البخاري): إذا قلت: فلان (في حديثه نظر) فهو متهم واه".

سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤١.

وأما قوله: (في إسناده نظر) فقد أكثر منه البخاري في تاريخه الكبير وقد ذكر ابن عدي قول البخاري في أوس بن عبد الله الربعي: (في إسناده نظر).

قال ابن عدي: "يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة وغيرهما لا لأنه ضعيف عنده". الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤٠١. وانظر: هدي الساري ص ٣٩٢.

(٢) التنكيل ١/ ٢٠٥.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ١٣٣.

والحجّة في اصطلاحه ليس هو الحجّة في اصطلاح جمهور أهل العلم»[١].

ب ـ قوله: **(يكتب حديثه)**.

قال الحافظ الذهبي: «قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار»[٢].

وقال أيضاً: «قوله: (يكتب حديثه). أي: ليس هو بحجّة»[٣].

٧ ــ من اصطلاحات الدارقطني:

أ ـ قال حمزة السهمي سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: «إذا قلت: **(فلان لَيِّن)** أيش تريد به؟. قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يُسْقِطُ عن العدالة»[٤].

ب ـ قوله: **(فلان أعورُ بين عميان)** أي: أن ذلك الراوي وإن كان فيه ضعف ما فهو أحسن حالاً ممن معه من الضعفاء في ذلك الإِسناد[٥].

جـ ـ **(فلان يُعتبر به)** أي: أنه من جملة الضعفاء لكنه صالح للاعتبار بحديثه[٦].

و**(فلان لا يعتبر به)** أي: أنه ضعيف جداً لا يصلح للاعتبار[٧].

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣٥٠. وانظر: حاشية الرفع والتكميل ص ١٤٤.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٤٥.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٨٥.

(٤) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدار قطني ص ٧٢. وانظر: علوم الحديث ص ٢٣٩.

(٥) انظر: التنكيل ١/ ٣٦١.

(٦) انظر: اختصار علوم الحديث ص ٥٠.

(٧) انظر: المصدر السابق ص ٥٠.

وأما الألفاظ قليلة الاستعمال أو نادرة الورود[١]. فمنها:

١ ـ (**الميزان**) كناية عن قوة الحفظ والضبط[٢].

قال الثوري: «حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان.

وقال ابن المبارك: عبد الملك ميزان»[٣].

٢ ـ (**سِداد من عيش**).

قال الجوهري: «وأما قولهم (فيه سِداد من عَوز)[٤]، و(أصبت به سِدادا من عيش) أي: ما تُسَدُّ به الخَلَّة»[٥].

فإطلاق هذا اللفظ على الراوي يوحي بأنه في أدنى مراتب التوثيق.

٣ ـ (**كان فَسْلا**) بفتح الفاء وسكون السين.

الفَسْلُ في اللغة: الرذل النذل الذي لا مروءة له ولا جلد[٦].

٤ ـ (**ليس من جمال المحامل**)[٧].

---

(١) انظر جملة من هذه الألفاظ في كتاب (شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال) للدكتور/ سَعْدِي الهاشمي. فقد اعتمدت عليه في هذا المبحث والمبحث التالي له.

(٢) انظر: حاشية الرفع والتكميل ص ١٥٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٧.

(٤) قولهم: أي قول العرب (سداد من عوز) بكسر السين وفتح العين وآخر الجملة زاء معجمة.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٣٥٣، ولسان العرب ٣/ ٢٠٧. مادة (سدد).

(٦) لسان العرب ١١/ ٥١٩ مادة (فسل).

(٧) المحامل: جمع (محمل) بكسر الميم الأولى وسكون الحاء وفتح الميم الثانية. قال ابن سِيده: المحمل: "شقّان على البعير يحمل فيهما العديلان". لسان العرب ١١/ ١٧٨ مادة (حمل).

جَمَلُ المحامل هو الجمل القوي الشديد الذي يقدر على حمل الرجلين العديلين لمسافات بعيدة[١]، فوصف الرجل بأنه (جمل محامل)، كناية عن القوة، وقولهم: (ليس من جمال المحامل) كناية عن الضعف لكنه ضعف يسير، ولذلك ذكرها السخاوي في المرتبة التي تلي مراتب التوثيق من مراتب التجريح[٢].

٥ ـ (**لا يكتب عنه إلاّ زَحْفاً**) أي: من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذي يمشي زحفاً[٣].

٦ ـ (**مُود**) بالتخفيف. بمعنى: هالك من قولهم: (أودى فلان) إذا هلك.

(**مُؤدّ**) بالتشديد مع الهمزة. أي:حسن الأداء[٤].

٧ ـ (**هو على يدي عدلٍ**)[٥] كناية عن الهالك فهو تضعيف شديد[٦].

---

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة، أو قليلة الاستعمال ص ١٤.

(٢) انظر: فتح المغيث (مخطوط ٢/ ٤٨).

(٣) حاشية الجرح والتعديل للمعلمي٣/ ٢١٦.

(٤) انظر: ص ٨٣.

(٥) اعتبر العراقي هذه الجملة توثيقاً للراوي. فقد ذكر السخاوي عن شيخه ابن حجر أن العراقي كان ينطق بها هكذا ـ بكسر الدال الأولى ، بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها ـ وقد استشكل الحافظ ابن حجر كونها للتوثيق لقول أبي حاتم في ترجمة جبارة بن المغلس: (ضعيف الحديث). وقوله لما سأله ابنه عنه: (هو على يدي عدل) فقد استعمل هذه العبارة في حق راو ضعّفه ثم تحقق ابن حجر من كونها للجرح الشديد بعد وقوفه على أصل العبارة عند العرب. انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٥٥٠، وفتح المغيث ١/ ٣٧٧ـ ٣٧٨.

(٦) فتح المغيث ١/ ٣٧٨.

وأصل ذلك مثل عند العرب حيث كان أحد التبابعة (ملوك اليمن) إذا أراد قتل أحد دفعه إلى واليه على شرطته واسمه (عدل) من بني سعد العشيرة فمن وُضِعَ على يديه فقد تحقق هلاكه[١].

٨ ـ (**يَزْرِفُ في الحديث**).

قال ابن أبي حاتم: «يعني يكذب»[٢].

٩ ـ (**يَشْبِجُ الحديث**) كناية عن الوضع[٣].

١٠ ـ (**حاطب ليل**) كناية عن عدم الانتقاء وعمّا يعتري المُكثر من عدم الإتقان[٤].

ثانياً: الحركات:

عَمِدَ بعض الأئمة إلى التعبير ـ أحياناً ـ بحركات تنبئ عن أحكامهم على بعض الرواة.

وأغلب ما يوجد تفسير المراد بتلك الحركات عن طريق تلاميذ أولئك الأئمة لحضورهم تلك المجالس العلمية التي صدرت فيها، وقد يُفسّرها الحفاظ ذوو التتبع والاستقراء[٥].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٧٨.

(٢) الجرح والتعديل ٧/ ٢٧١.

(٣) شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال ص ٨١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٩١.

(٥) انظر: المصدر السابق ص ٩٩.

فمن تلك الحركات:

١ ــ تحريك الأيدي:

قال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد، وذكر عمر بن الوليد الشَّنِّي فقال بيده يحركها. كأنّه لا يقوّيه. قال علي: فاسترجعت أنا، فقال: ما لك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي. قال: ليس هو عندي ممن أعتمد عليه ولكنه لا بأس به»[(١)].

٢ ــ تحريك الرأس:

قال عبد الله بن علي بن المديني: «سئل أبي عن سويد الأنباري فحرّك رأسه وقال: ليس بشيء...»[(٢)].

٣ ــ تحميض الوجه:

قال علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن وهب فحمّض[(٣)] يحيى وجهه. وقال: كان سيف هالكاً من الهالكين»[(٤)].

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ١٣٩.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٢٢٩.

(٣) قال ابن منظور: "...فلان حامض الفؤاد، في الغضب إذا فسد وتغيّر عداوة. وفؤاد حمض، ونفس حمضة: تنفر من الشيء أول ما تسمعه. وتحمّض الرجل: تحوّل من شيء إلى شيء". لسان العرب ٧/ ١٤٠ مادة (حمض).

(٤) الجرح والتعديل ٤/ ٢٧٥.

٤ ــ تكلّح الوجه[١]:

قال البرذعي: «ذكرت لأبي زرعة عمرو بن عثمان الكلابي، فكلّح وجهه وأساء الثناء عليه»[٢].

٥ ــ الإِشارة إلى اللسان:

ومن ذلك أن البرذعي سأل أبا زرعة عن رباح بن عبد الله. فقال: «كان أحمد ابن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه. أي: أنه كذّاب...»[٣].

---

(١) الكلوح: تَكَشُّرٌ في عبوس. انظر: لسان العرب ٢/ ٥٧٤ مادة (كلح).

(٢) الضعفاء ص ٧٥٩.

(٣) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي ص ٣٦٠.

الفصل الثاني

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل

مراتب الجرح والتعديل:

اعتنى عبد الرحمن بن أبي حاتم بتقسيم مراتب الجرح والتعديل، ثم تتابع العلماء من بعده على جمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلى مراتب تتجلّى بها درجة كل راو.

فممن تكلم في ذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، والسخاوي، حيث تكلم كلّ منهم بحسب اجتهاده.

وقد أودع الحافظ ابن حجر مقدمة كتابه (تقريب التهذيب) تصنيفاً خاصاً بمراتب الرواة في ذلك الكتاب.

فأما ابن أبي حاتم فقد ذكر تقسيماً مُجملاً لمراتب الرواة، وتقسيماً آخر مُفصَّلاً لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

فقال في تقسيمه المجمل لمراتب الرواة:

مراتب الرواة:

١ ـ « فمنهم الثبت الحافظ الوَرِع المتقن الجِهْبِذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يُختلَف فيه ويُعتمد على جرحه وتعديله ويُحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

٢ ـ ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الوَرِع في دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يُحتج بحديثه ويُوثَّق في نفسه.

٣ ـ ومنهم الصدوق الوَرِع الثبت الذي يَهِمُ أحياناً ـ وقد قَبِلَهُ الجهابذة النقّاد ـ فهذا يُحتج بحديثه.

٤ ـ ومنهم الصدوق الوَرِع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام.

٥ ـ وخامسٌ قد ألصق نفسه بهم ودلّسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذبُ، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته»[١].

فالمرتبة الأولى خاصة بالأئمة والمراتب الأخرى لسائر الرواة.

ثم قسّم مراتب ألفاظ التعديل إلى أربع مراتب هي:

١ ـ إذا قيل للواحد: إنه (ثقة)، أو (متقن ثبت). فهو ممن يُحتج بحديثه.

٢ ـ وإذا قيل له: إنه (صدوق)، أو (محله الصدق)، أو (لا بأس به) فهو ممن يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه وهي المنزلة الثانية.

٣ ـ وإذا قيل: (شيخ). فهو بالمنزلة الثالثة يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه إلّا أنه دون الثانية.

٤ ـ وإذا قيل: (صالح الحديث). فإنه يُكْتَبُ حديثه للاعتبار[٢].

ولا تعارض بين ما ذكره في مراتب الرواة «أن الصدوق الوَرِع الثبت الذي يَهِمُ أحياناً ـ وقد قَبِلَه الجهابذة النقّاد ـ يُحتج بحديثه»، وبين قوله:

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ص ١٠.

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

«إذا قيل له (صدوق) أو (محله الصدق)، أو (لا بأس به). فهو ممن يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه». وذلك لأمور:

١ ـ لأن الاحتجاج بمن ذكره في مراتب الرواة مُقَيَّدٌ بمن قد قَبِلَه الجهابذة النقّاد.

٢ ـ ولأنه قد صرّح في الأولى بالاحتجاج، وفي (صالح الحديث) وهي المنزلة الرابعة، بأنه يُكتب حديثه للاعتبار، فبقيت المرتبتان الثانية والثالثة محل نظر، ولا شك أن من قَبِلَهُ الجهابذة النقّاد من أهلها للاحتجاج، فهو ممن يُحْتَجُّ بحديثه، وإنما يُعَرفُ قبولهم له بتتبع أقوال أهل النقد في الراوي، من جهة توثيقهم له، أو من جهة تصحيحهم وتحسينهم لِمَا تفرَّد به.

٣ ـ أن الحافظ ابن الصلاح قد علّق على حكم ابن أبي حاتم، حيث قال: «فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه» بقوله: «هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تُشْعِرُ بشريطة الضبط فيُنظر في حديثه ويُختبر حتى يعرفَ ضبطه...

وإن لم يُسْتَوْف النظر المُعرِّف لكون ذلك المحدّث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره؟»[1].

فأفاد ذلك أن النظر المذكور هو لمعرفة ضبط الراوي مطلقاً، أي كونه تام الضبط، أو خفّ ضبطه يسيرا لكنه صالح للاحتجاج، وإنما يُعرف ذلك بأمور منها:

---

(١) علوم الحديث ص ٢٣٨.

١ ـ مقارنة مروياته بمرويات الثقات الأثبات.

٢ ـ قبول الجهابذة النقّاد له بتوثيقهم إياه، أو تصحيحهم وتحسينهم لِمَا تفرَّد به.

٣ ـ إخراج الشيخين له في الأصول من صحيحيهما.

٤ ـ معرفة كونه لا يروي من الحفظ، بل يعتمد على الكتاب.

ونحو ذلك من القرائن المرجِّحة لجانب الاحتجاج.

فإن لم نَسْتَوفِ النظر المفيد لكونه ضابطاً مطلقاً لم نحتجَّ بشيء من حديثه إلّا ما كان له أصل من حديث غيره.

فكلام ابن الصلاح يقتضي أمرين هما على الترتيب كمايلي:

أ ـ النظر في سائر مرويات الراوي الصدوق لمعرفة درجة ضبطه.

ب ـ من لم يُسْتَوْفَ النظر المذكور في حقه، فلا بدّ من النظر في أي حديث نحتاجه من حديثه. أله أصل من حديث غيره أم لا؟

ومراتب الجرح عند ابن أبي حاتم أربع أيضاً. وهي:

١ ـ «إذا أجابوا في الرجل بـ(لَيِّن الحديث) فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً.

٢ ـ وإذا قالوا: (ليس بقوي). فهو بمنزلة الأولى في كَتْبَةِ حديثه إلّا أنه دونه.

٣ ـ وإذا قالوا: (ضعيف الحديث). فهو دون الثاني لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به.

٤ ـ وإذا قالوا: (متروك الحديث) أو (ذاهب الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث لا يُكتب حديثه. وهي المنزلة الرابعة»[1].

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

وهذا التقسيم قد جعل المراتب الثلاث الأولى للاعتبار، لكن بعضها أرفع من بعض وأقوى.

كما أنه جعل المتروك والكذاب في درجة واحدة لاشتراكهما في حكم المرتبة المذكورة (لا يكتب حديثه)، وإلّا فإنه من المعلوم أن منزلة الكذاب هي أدنى المنازل وفوقها منزلة المتهم بالكذب، وفوق ذلك المتروك.

ما زاده ابن الصلاح من ألفاظ الجرح والتعديل:

زاد ابن الصلاح ألفاظاً أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم. وذلك على النحو التالي:

١ ـ ما نَصَّ على دخوله في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، حيث قال: «وكذا إذا قيل: (ثبت) أو (حجة).

وكذا إذا قيل في العدل: إنه (حافظ أو ضابط)»[(١)].

٢ ـ ما ذكره من الألفاظ دون تصنيف لكن صنَّفها العراقي في كتابه: (التقييد والإيضاح لما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصلاح)، وذلك على النحو التالي:

أ ـ ألفاظ من المرتبة الرابعة من مراتب التوثيق. وهي:

(فلان روى عنه الناس)، (فلان وسط)، (فلان مقارب الحديث)، (فلان ما أعلم به بأسا).

ب ـ ألفاظ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح. وهي:

---

(١) علوم الحديث ص ٢٣٧.

(فلان ليس بذاك)، (فلان ليس بذاك القوي)، (فلان فيه ضعف)، (فلان في حديثه ضعف).

ومن المرتبة الثانية: (فلان لا يُحتج به)، (فلان مضطرب الحديث).

ومن المرتبة الثالثة: (فلان لا شيء)، (فلان مجهول)[١].

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي:

قَسَّم الحافظ الذهبي مراتب التعديل إلى أربع مراتب. وقسم مراتب الجرح إلى خمس مراتب، لكن نقل السخاوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست مراتب بزيادة مرتبة (ضعيف).

قال الذهبي في ألفاظ التعديل: «فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

١ ـ (ثبت حجة)، و(ثبت حافظ)، و(ثقة متقن) و(ثقة ثقة).

٢ ـ ثم (ثقة).

٣ ـ ثم (صدوق)، و(لا بأس به)، و(ليس به بأس).

٤ ـ ثم (محلّه الصدق)، و(جيد الحديث)، و(صالح الحديث)، و(شيخ وسط)، و(شيخ حسن الحديث)، و(صدوق إن شاء الله)، و(صويلح) ونحو ذلك»[٢].

ثم ذكر ألفاظ الجرح مُبْتَدِأً بالأشد منها فما دونه، لكن ترتيبها مع الابتداء بالأخف على النحو التالي:

---

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٤٠، والتقييد والإيضاح ص ١٦١.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

١ ـ (يُضعَّف)، (فيه ضَعْف)، (قد ضُعِّف)، (ليس بالقوي)، (ليس بحجة)، (ليس بذاك)، (تَعْرِفُ وتُنْكِر)، (فيه مقال)، (تُكُلّم فيه)، (لَيِّن)، (سيء الحفظ)، (لا يُحتج به)، (اختلف فيه)، (صدوق لكنه مبتدع).

٢ ـ (ضعيف)، (ضعيف الحديث)، (مضطربُه)، (منكَرُه)[١].

٣ ـ (واهٍ بمرّة)، (ليس بشيء)، (ضعيف جداً)، (ضَعَّفوه)، (ضعيف واهٍ)، (منكر الحديث).

٤ ـ (متروك)، (ليس بثقة)، (سكتوا عنه)، (ذاهب الحديث)، (فيه نظر)، (هالك)، (ساقط).

٥ ـ (متهم بالكذب)، (متفق على تركه).

٦ ـ (دجّال)، (كذاب)، (وضّاع)، (يضع الحديث)[٢].

وهذا التقسيم دقيقٌ جداً في تحديد مراتب الألفاظ، كما يشهد بذلك تفريقُه بين (صدوق) و(صدوق إن شاء الله) و(صدوق لكنه مبتدع).

وقد حكم الحافظ الذهبي على ما ذكره من ألفاظ الجرح بقوله:

«ونحو ذلك من العبارات التي تدلّ بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يُحتجّ به مع لِينٍ ما فيه»[٣].

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٧٦.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٤.

ولعله أراد بقوله: «تدلُّ بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة»: ثلاث مراتب هن: الرابعة، والخامسة، والسادسة.

وبقوله: «أو على ضعفه» المرتبتين الثانية والثالثة.

وبقوله: «أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يُحتج به مع لِينٍ ما فيه»، المرتبة: الأولى، لكثرة ما يحصل في حق أهلها من توقف أهل العلم عن الحكم عليهم بالضعف المطلق، أو من تجويزهم للاحتجاج بأولئك؛ لأن ضعفهم يسير.

ومعلوم أن التردد يقع كثيراً في حق ذوي المرتبة الأخيرة من التعديل والمرتبة الأولى من الجرح.

ما زاده العراقي على تقسيم الذهبي، وما خالفه فيه:

أولاً: الزيادات:

أ ـ في مراتب التعديل:

١ـ زاد في المرتبة الأولى قولهم: (ثقة ثبت).

٢ـ وفي المرتبة الثالثة قولهم: (مأمون)، (خيار).

٣ ـ وفي المرتبة الرابعة قولهم: (رووا عنه)، (إلى الصدق ما هو)، (شيخ)، (مقارب الحديث)، (أرجو أنه لا بأس به)، (ما أعلم به بأسا)[1].

ب ـ في مراتب الجرح:

١ـ زاد في المرتبة الأولى قولهم: (في حديثه ضعف)، (ليس بذاك القوي)،

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٣ ـ ٦.

(ليس بالمتين)، (ليس بعمدة)، (ليس بالمرضي)، (للضعف ما هو)، (فيه خُلْف)، (طعنوا فيه)، (مطعون فيه)، (لَيِّن الحديث)، (فيه لِيْن)، (تكلموا فيه).

٢ ـ وفي المرتبة الثانية قولهم: (واه)، (حديثه منكر).

٣ ـ وفي المرتبة الثالثة قولهم: (رُدَّ حديثه)، (ردوا حديثه)، (مردود الحديث)، (طرحوا حديثه)، (مُطَّرح)، (مُطَّرح الحديث)، (إرم به)، (لا شيء)، (لا يساوي شيئا).

٤ ـ وفي المرتبة الرابعة قولهم: (ذاهب)، (متروك الحديث)، (تركوه)، (لا يُعتبر به)، (لا يعتبر بحديثه)، (ليس بالثقة)، (غير ثقة ولا مأمون).

٥ ـ وفي المرتبة السادسة قولهم: (يكذب)، (وضع حديثا)[١].

ثانياً: المخالفات:

١ ـ ذكر (لا يُحتج به)، و(ضعَّفوه) في المرتبة الثانية من الجرح.

وهما لفظان مختلفا المرتبة عند الذهبي. فـ (لا يُحتج به) في مرتبة: (فيه ضعف) و(ضعفوه) في مرتبة: (ضعيف جداً).

٢ ـ ذكر قولهم: (متهم بالكذب ـ أو الوضع) في مرتبة (المتروك)[٢].

وقد أفردها الذهبي في مرتبة مستقلّة مع (متفق على تركه).

---

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١١ ـ ١٢.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١١ ـ ١٢.

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر:

١ـ الصحابة.

٢ـ مَنْ أُكّدَ مدحُه:

إما بأفعل التفضيل كـ (أوثق الناس).

أوبتكرير الصفة لفظاً: كـ (ثقة ثقة)، أو معنى كـ (ثقة حافظ).

٣ـ من أُفْرِدَ بصفة: كـ (ثقة)، أو (متقن)، أو(ثبت)، أو (عدل).

٤ـ من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلا: (صدوق)، أو (لا بأس به)، أو (ليس به بأس).

٥ـ من قَصُرَ عن درجة الرابعة قليلاً: (صدوق سيء الحفظ)، (صدوق يَهم)، أو (له أوهام)، أو(يخطئ)، أو (تغيّر بأخرة).

ويلتحق بذلك: من رُمِيَ بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنّصب والإرجاء والتجهم.

٦ـ من ليس له من الحديث إلّا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله: (مقبولٌ) حيث يتابع وإلّا (فَليِّن الحديث).

٧ـ مَنْ روى عنه أكثر من واحد ولم يُوثَّق: (مستور) أو (مجهول الحال)

٨ـ من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووُجِد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر: (ضعيف).

٩ـ مَنْ لم يرو عنه غير واحد ولم يُوثَّق: (مجهول).

١٠ـ من لم يُوثَّق البتّة وضُعِّف مع ذلك بقادح: (متروك)، أو (متروك الحديث)، أو (واهي الحديث)، أو (ساقط).

١١ ـ من اتهم بالكذب.

١٢ ـ من أطلق عليه اسم الكذب والوضع[١].

مراتب ألفاظ التعديل عند السخاوي:

المـــرتبة الأولى: ما أتى بصيغة أفعل: أوثق الخلق، أثبت النـاس، أصـدق مـن أدركت من البشر.

ويُلْحَقُ بها: إليه المنتهى في التثبُّت.

ويحتمل أن يُلْحَقَ به: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

المـــرتبة الثانية: لا يُسْأَلُ عن مثله.

المـــرتبة الثالثة: ثقة ثبت، ثبت حجة، ثقة ثقة.

المـــرتبة الرابعة: ثقة، ثبت، كأنه مُصْحف، متقن، حجة، وكذا إذا قيل لعـدل: حافظ، ضابط.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خيار.

المرتبة السادسة: محله الصدق، رووا عنه، روى النـاس عنـه، يُـروَى عنـه، إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، وسط، شيخ، مقـارِب الحـديث، صالح الحديث، يُعتبر به، يكتب حديثه، جيد الحديث، حسن الحديث، ما أقـرب حديثـه، صـويلح، صـدوق إن شـاء الله، أرجو أن ليس به بأس[٢].

---

(١) تقريب التهذيب ص ٧٤.

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٢ـ ٣٦٨.

مراتب ألفاظ الجرح عند السخاوي:

المـــرتبة الأولى: فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضُعِّفَ، فيه ضَعْفٌ، في حديثه ضَعْف، تَعْرِف وتُنْكِر، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بالقوي،ليس بحجّة، ليس بعمدة، ليس بمأمون[١]، ليس من إبل القِباب، ليس من جِمال المحامِل[٢]، ليس من جَمّازات المحامِل، ليس بالمرضي، ليس يحمدونه، ليس بالحافظ، غيره أوثق منه،في حديثه شيء، فلان مجهول[٣]، فيه جهالة، لا أدري من هو، للضعف ما هو، فيه خُلْفٌ، طعنوا فيه، مطعونٌ فيه، نزكوه، سيء الحفظ، لَيِّن، لَيِّن الحديث، فيه لِيْن، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظر (من غير البخاري).

المـــرتبة الثانية: ضعيف، منكر الحديث،حديثه منكر، له ما يُنكر، له مناكير، مضطرب الحديث، واهٍ، ضَعَّفوه، لا يُحتج به.

المـــرتبة الثالثة: رُدَّ حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، واهٍ بمرَّة، تالف، طرحوا حديثه، إرم به، مُطَّرح، مُطَّرح الحديث،

---

(١) إن كان المراد به من جهة العدالة فدخولها في هذه المرتبة محل نظر.

(٢) انظر: فتح المغيث (مخطوط ٢/ ٤٨).

(٣) المجهول عند ابن حجر قسمان: مجهول الحال، وهو فوق الضعيف. ومجهول العين وهو دونه وفوق المتروك.

لا يكتب حديثه، لا تَحِلُّ كَتْبَةُ حديثه، لا تَحِلُّ الرواية عنه، ليس بشيء، لا شيء، لا يساوي فلساً، لا يساوي شيئا.

المرتبة الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، مجمعٌ على تركه، هو على يَدَي عدل، مُوْدٍ، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، سكتوا عنه، فيه نظر (من البخاري).

المرتبة الخامسة: كذاب، يضع الحديث، يكذب، وضّاع، دجّال، وضع حديثا.

المرتبة السادسة: أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب[1].

الحكم في مراتب التعديل عند السخاوي:

قال السخاوي: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربع الأولى منها. وأما التي بعدها فإنه لا يُحتجّ بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يُكتب حديثهم ويختبر.....»[2].

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٥.

وقد ذكر السخاوي -تبعاً لنظم ألفية العراقي- مراتب التجريح مبتدأ بأسوء الألفاظ (أكذب الناس) وذكر أن الأنسب ترتيبها على هذا النحو المذكور هنا، لتكون مراتب القسمين (التعديل والتجريح) منتظمة في سلك واحد بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل وآخرها الأعلى من التجريح انظر: فتح المغيث ١/ ٣٧١.

(٢) المحذوف هنا ما نقله من كلام ابن الصلاح. وقد تقدم ذكره في ص ٢٠٩.

وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[١].

وما ذكره ـ رحمه الله ـ بالنسبة للمرتبة الخامسة مأخوذ من كلام ابن الصلاح كما نقله بعد ذلك، لكننا نجد الأئمة يُحَسِّنون حديث (الصدوق) كما هو الشأن في محمد بن عمرو ابن علقمة[٢]، ومحمد بن إسحاق[٣] ونحوهما.

وأما المرتبة السادسة فالظاهر أن الحكم فيها يخضع لما يدور حول الراوي من القرائن في تلك الرواية، فرُبَّما كان الراوي (صدوقاً يخطئ) لَكِنْ هو أوثق من يروي عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له وخِبْرَته بحديثه فيتقوّى بذلك.

قال ابن تيمية -رحمه الله-: «الراوي إما تُقْبل روايته مطلقاً أو مقيّداً.

فأما المقبول إطلاقاً فلا بُدَّ أن يكون مأمون الكذب بالمظنة وشرط ذلك العدالة وخُلُوُّه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يُظَنُّ معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان.

وأما المقيَّد فيختلف باختلاف القرائن ولكل حديث ذوق ويختص بنظر ليس للآخر»[٤].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٦٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٣.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١، وفتح الباري ٩/ ١٨١، فقد حَسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريقه.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ١٨/ ٤٧.

الحكم في مراتب الجرح عند السخاوي:

المرتبتان الأولى والثانية: تخرج أحاديث أصحابها للاعتبار، حيث تصلح في المتابعات والشواهد؛ لأن صِيَغَ تلك المرتبتين تُشْعِرُ بصلاحية المُتَّصِفِ بها لذلك وعدم منافاتها له.

لكن يُستثنى من ذلك لفظ (منكر الحديث) لأن الحكم فيه يختلف بحسب اصطلاح قائله.

وأما المراتب الأربع الأخيرة: فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقاً[1].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٧٥.

مـــراتب ألفـــاظ التعـــديل

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
						١	مـا أتـى بـصيغة (أفعـل): أوثق الخلق ـ أثبت الناس ـ أصدق من أدركت من البشر. ويلحق بها: إليـه المنتهـى في التثبّت. ويحتمـل أن يلحـق بهـا: لا أعرف له نظيرا في الدنيا.	حديث أصحاب هذه المراتب الأربع في درجة الصحيح وكل مرتبة أقوى من المرتبة التي تليها.
						٢	لا يُسْأَلُ عن مثله.	
			١	ثبت حجّة ـ ثبت حافظ ـ ثقة متقن ـ ثقة ثقة.	ثقة ثبت.	٣	ثقـة ثبـت ـ ثبـت حجّـة ـ ثقة ثقة.	
١	ثقة متقن ثبت.	ثبـت ـ حجّـة ـ وكـذا إذا قيـل في العـدل: حـافظ ـ ضابط.	٢	ثقة.		٤	ثقة ـ ثبت ـ كأنّه مُصْحَف ـ متقن ـ حجّة ـ وكذا إذا قيل لعدل: حافظ ـ ضابط.	
٢	صدوق ـ محلّه الصدق ـ لا بأس به.		٣	صـدوق ـ لا بـأس بـه ـ ليس به بأس.	مأمون ـ خيار.	٥	صـدوق ـ لا بـأس بـه ـ ليس به بأس ـ مأمون ـ خيار.	حـديث أصـحاب هـذه المرتبـة في درجة الحسن.

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
٣	شيخ.						←	لفظ (شيخ) قد دخل في المرتبة الأخيرة.
٤	صالح الحديث.	روى عنه الناس ـ وسط ـ مقارب الحديث ـ ما أعلم به بأساً.	٤	محلُّه الصدق ـ جيد الحديث ـ شيخ ـ وسط ـ شيخ حسن الحديث ـ صدوق إن شاء الله ـ صالح الحديث ـ صويلح.	إلى الصدق ما هو ـ أرجو أنه لا بأس به ـ ما أعلم به بأسا ـ رووا عنه ـ مقارب الحديث.	٦	مَحَلُّه الصدق ـ رووا عنه ـ روى الناس عنه ـ يُرْوَى عنه ـ إلى الصدق ما هو ـ شيخ وسط ـ وسط ـ شيخ ـ مقارب الحديث ـ صالح الحديث ـ يُعتبر به ـ يُكتب حديثه ـ جيد الحديث ـ ما أقرب حديثه ـ صويلح ـ صدوق إن شاء الله ـ أرجو أن ليس به بأس ـ حسن الحديث.	أحاديث أصحاب هذه المرتبة محل نظر لأن هذه الألفاظ متجاذبة بين الاحتجاج وعدمه، فكثيراً ما يُحْكَمُ بالصحةِ أو الحسن على ما تَفَرّدَ به هؤلاء لما يَخْفّ ذلك من قرائن تَرْتَقي بها، وكثيراً ما يتنازع الأئمة في الحكم على أحاديثهم.

مصادر ألفاظ الجرح والتعديل:

* ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٢/ ٣٧).
* ابن الصلاح (علوم الحديث ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠، تحقيق بنت الشاطىء).
* تصنيف العراقي للألفاظ عند ابن الصلاح (التقييد والإيضاح ص ١٦١).
* الذهبي (ميزان الاعتدال ١/ ٤).
* زيادات العراقي على الذهبي ومخالفاته له (شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٢ ـ ١٢).
* السخاوي (فتح المغيث ١/ ٣٦٣ ـ ٣٧٨، تحقيق الأعظمي).

مـــراتـــب ألـــفـــاظ الجرح

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	مخالفات العراقي للذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
١	ليِّن الحديث.	ليس بذاك ـ ليس بذاك القوي ـ فيه ضعف ـ في حديثه ضعف.	١	يُضَعّف ـ فيه ضَعْف ـ قد ضُعِّف ـ ليس بالقوي ـ ليس بحجّة ـ ليس بذاك ـ تَعْرف وتُنْكِر ـ فيه مقال ـ تُكلّم فيه ـ ليِّن ـ سيء الحفظ ـ لا يُحْتَجُّ به ـ اختلف فيه ـ صدوق لكنه مبتدع.		في حديثه ضَعْف ـ ليس بذاك القوي ـ ليس بالمتين ـ ليس بعمدة ـ ليس بالمرضي ـ للضعف ماهو ـ فيه خُلْف ـ طعنوا فيه ـ مطعون فيه ـ ليِّنُ الحديث ـ فيه لينْ ـ تكلموا فيه.	١	فيه مقال ـ فيه أدنى مقال ـ ضُعِّف ـ فيه ضَعْف ـ في حديثه ضَعْف ـ ليس بذاك ـ ليس بذاك القوي ـ ليس بالقوي ـ ليس بالمتين ـ ليس بحجّة ـ ليس بعمدة ـ ليس بمأمون ـ ليس بالمرضي ـ ليس يحمدونه ـ ليس بالحافظ ـ غيره أوثق منه ـ تَعْرف وتُنْكِر ـ في حديثه شيء ـ فيه لين ـ ليِّنٌ الحديث ـ ليِّن ـ مجهول ـ فيه جهالة ـ لا أدري ما هو ـ للضعف ما هو ـ فيه خُلْف ـ طعنوا فيه ـ نزكوه ـ مطعون فيه ـ سيء الحفظ ـ تكلموا فيه ـ ليس من إبل القِباب ـ ليس من جمال المَحَامِل ـ ليس من جَمّازات المَحَامِل ـ سكتوا عنه ـ فيه نظر (من غير البخاري).	يؤخذ عليه كونه أدخل في هذه المرتبة لفظين. هما: ١ ـ (ليس بمأمون) فإنها في الأصل تتجه إلى العدالة، ولكن إذا ظهر أن المراد بها في راو معين كونه ليس بمأمون الخطأ فذلك اللفظ حينئذ في المرتبة الأولى كما قال السخاوي. ٢ ـ (مجهول) فإن المجهول قسمان: أ ـ مجهول الحال وهو فوق الضعيف. ب ـ مجهول العين وهو دون الضعيف وفوق المتروك كما صنّفها ابن حجر. وهاتان المرتبتان: (الأولى والثانية) صالحتان للاعتبار ـ ما عدا (منكر الحديث) فإن حكمه بحسب اصطلاح قائله.
٢	ليس بقوي.	لا يُحْتَجُّ به ـ مضطرب الحديث.	*	ضعيف ـ ضعيف الحديث ـ مضطرب الحديث ـ منكره (*) هذه المرتبة حكاها السخاوي.	لا يُحْتَجُّ به ـ ضعفوه.	واهٍ ـ حديثه منكر.	٢	ضعيف ـ منكر الحديث ـ حديثه منكر ـ له ما يُنْكر ـ له مناكير ـ مضطرب الحديث ـ واهٍ ـ ضعّفوه ـ لا يُحْتَجُّ به.	

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	مخالفات العراقي للذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
٣	ضعيف الحديث.	لا شيء - مجهول.						←	دخلت هذه الألفاظ في مراتب أخرى.
			٢	واهٍ بمرة - ليس بشيء - ضعيف جداً - ضَعّفوه - ضعيف واهٍ - منكر الحديث.		رُدّ حديثه - رَدّوا حديثه - مردود الحديث - ضعيف جداً - واهٍ بمرة - تالف - طرحوا حديثه - ارم به - مُطّرَح - مُطّرَح الحديث - لا يكتب حديثه - لا تحل كَتْبَةُ حديثه - لا تحل الرواية عنه - ليس بشيء - لا شيء - لا يُساوي فِلْساً - لا يساوي شيئاً.	٣	رُدّ حديثه - رَدّوا حديثه - مردود الحديث - ضعيف جداً - واهٍ بمرة - تالف - طرحوا حديثه - ارم به - مُطّرَح - مُطّرَح الحديث - لا يكتب حديثه - لا تحل كَتْبَةُ حديثه - لا تحل الرواية عنه - ليس بشيء - لا شيء - لا يُساوي فِلْساً - لا يساوي شيئاً.	- يدخل لفظ (منكر الحديث) في هذه المرتبة إذا ورد من بعض الأئمة كالبخاري.
٤	متروك الحديث - ذاهب الحديث - كذّاب.		٣	متروك - ليس بثقة - سكتوا عنه - ذاهب الحديث - فيه نظر - هالك - ساقط.	متّهم بالكذب أو الوضع.	ذاهب - متروك الحديث - تركوه - لا يُعتبر به - لا يُعتبر بحديثه - ليس بالثقة - غير ثقة ولا مأمون.	٤	يسرق الحديث - متهم بالكذب - متهم بالوضع - ساقط - هالك - ذاهب - ذاهب الحديث - متروك - متروك الحديث - تركوه - مُجْمَعٌ على تركه - مُوْدٍ - هو على يدي عَدْل - لا يُعتبر به - لا يُعتبر بحديثه - ليس بالثقة - ليس بثقة - غير ثقة ولا مأمون - سكتوا عنه - فيه نظر (من البخاري).	- هذه المراتب الأربع (الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة) لا تصلح للاعتبار.
			٤	متهم بالكذب - متفق على تركه.				←	- دخلا في المرتبة الرابعة.
			٥	دجال - كذاب - وضّاع - يضع الحديث.		يكذب - وضع حديثاً.	٥	كذّاب - يضع الحديث - يكذب - وضاع - دجال - وضع حديثاً.	
							٦	أكذب الناس - إليه المنتهى في الوضع - ركن الكذب.	